



الجمهورية اللبنانية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مدخل إلى خفض العجز وضبط المالية العامة

لبنى ممثلون من سبعة أحزاب لبنانية، دعوة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأستاذ شارل عرييد، للمشاركة في سلسلة جلسات نقاش عقدت في مقر المجلس بين حزيران 2018 وتشرين الأول 2018، وذلك بهدف إيجاد السبل المناسبة والعاجلة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية التي يمر بها البلد. وقد بذل ممثلو الأحزاب في ثمانية اجتماعات ترأسها الرئيس عرييد، جهدًا حثيثًا من أجل الوصول إلى حد أدنى مشترك، على الرغم من تباين الخلفيات السياسية والاقتصادية التي ينطلقون منها.

توافق المشاركون على أولوية المعالجة الفورية والجزرية لعجز المالية العامة بدءًا بموازنة 2019، ودعوا إلى المبادرة دون تردد أو تلوؤ إلى إقرار الإجراءات والسياسات اللازمة لخفض هذا العجز، وصولًا إلى ما لا يتجاوز 5 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، على أن يكون ذلك وبالدرجة الأولى من خلال الحد من الهدر وخفض الإنفاق غير الضروري وتعزيز الإيرادات، مع تجنب فرض أي ضرائب جديدة أو زيادة معدلاتها، تجنبًا لآثارها السلبية على النمو وعلى ميزانيات الأسر في الظروف الاقتصادية الراهنة.

لم تناقش المجموعة في هذه المرحلة الحلول طويلة المدى والاصلاحات البنوية، لكنها ستكون من حيث المبدأ موضوعًا لسلسلة لاحقة من الجلسات. شارك في الاجتماعات :

- عن تيار المستقبل الوزيرة السابقة ريا الحسن
 - عن حزب القوات اللبنانية د. روي بدارو
 - عن الحزب التقدمي الاشتراكي د. محمد بصبوص
 - عن حزب الله د. عبد الحليم فضل الله
 - عن حركة أمل د. غازي وزني
 - عن التيار الوطني الحر د. شربل قرداحي
 - عن حزب الكتائب اللبنانية د. جان طويلة
- إضافة إلى مستشار رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي د. ألبير نصر.

ونورد فيما يلي النقاط التي توافق عليها المجتمعون، والتي نالت موافقة الأحزاب التي يمثلونها. وتتضمن اقتراحات لخفض عجز الموازنة العامة وبعض الإصلاحات التمهيديّة والعاجلة ذات الانعكاسات الماليّة:

أولاً: في خفض النفقات العامّة:

1. خفض العجز السنوي لمؤسسة كهرباء لبنان وصولاً إلى الغائه كلياً خلال ثلاث سنوات، بوصفه مدخلاً أساسياً لتقليص عجز الماليّة العامّة، على أن تبنى كل معامل الإنتاج اللازمة خلال هذه المدة في إطار إصلاحات شاملة وجذرية وغير مؤقتة.
2. خفض خدمة الدين العام بنسبة ١٠٪ على الأقل من مجموع خدمة الدين، ضمن آليات يُتوافق عليها بين الأطراف المعنية ولا سيما منها مصرف لبنان والمصارف والحكومة اللبنانيّة.
3. خفض النفقات الاستهلاكيّة في الموازنة العامّة بما لا يقل عن ٢٠٪.
4. خفض الإنفاق على المساهمات للهيئات التي لا تتوخى الربح في الموازنة العامّة بما لا يقل عن ٣٠٪ ضمن سياسات جديدة قائمة على الشفافية واتباع معايير موحدة.
5. التفاوض مع مالكي الأبنية المستأجرة من قبل القطاع العام على خفض الإيجارات بنسبة لا تقل عن 25 ٪، أو الانتقال إلى أبنية أخرى بإيجارات أقل، بانتظار بناء المجمعات الحكوميّة لصالح الوزارات والإدارات والمؤسسات والمصالح العامّة.
6. وضع سقف لاحتياطي الموازنة لا يتجاوز ٢٪ من إجمالي الإنفاق العام.

ثانياً: في إصلاح أنظمة التقاعد والتقديمات وتنظيم الإدارة العامّة:

7. توحيد المؤسسات والصناديق الضامنة في القطاع العام بكل إدارته ومؤسساته ومجالسه وأسلاكه، خلال ثلاث سنوات.
8. توحيد المنح التعليميّة فوراً لجميع العاملين في القطاع العام.
9. إصلاح أنظمة التقاعد في القطاع العام، والعمل على توحيدها توحيداً للعدالة والمساواة بين كل العاملين في الأسلاك المدنيّة والعسكريّة.
10. ضبط عملية التوظيف في القطاع العام من خلال:
 - (a) تجميد التوظيف والتطويع خلال عام 2019
 - (b) أن يكون التوظيف والتطويع في السنوات الأربع اللاحقة مساوياً لنصف عدد المتقاعدين السنوي.

(c) حصر كل أنواع التوظيف في الإدارات والمؤسسات العامة والمجالس على اختلافها بمجلس الخدمة المدنية (مع ما يستلزمه ذلك من تعديلات للقوانين مرعية الإجراء).

(d) إخضاع عمليات التطوع في الأجهزة العسكرية والأمنية لأنظمة مباريات وامتحانات واختبارات شفافة ومنظمة وفق معايير موحدة وعلنية (مع ما يستلزمه ذلك من تعديلات للقوانين مرعية الإجراء).

11. خفض تعويضات النواب السابقين.
12. إلغاء مبدأ الإعفاء الجمركي لكل المستفيدين منه، بإستثناء من هم من ذوي الإحتياجات الخاصة، على أن تفرض رقابة على آليات التنفيذ ضمن معايير دقيقة.
13. إلغاء كل التقديمات الاستثنائية والعطاءات والامتيازات الإضافية الممنوحة إلى موظفي القطاع العام كافة بمن فيهم أفراد الأسلاك العسكرية والأمنية.
14. إقرار قانون حديث للصفقات العمومية، تخضع بموجبه جميع هذه الصفقات في القطاع العام، بمجالسه ومؤسساته كافة، لإدارة المناقصات/الصفقات العمومية.
15. توصيف مهام الهيئة العليا للإغاثة وحصر مهامها بهذه الأعمال للحدّ من إنفاقها.
16. وضع دراسة وصفية شاملة للعاملين في القطاع العام بإداراته ومؤسساته ومجالسه وأسلاكه كافة، تُبين أعدادهم، وإنتاجيتهم أو عدمها، والشواغر والفوائض، وتحدد على أساسها الحاجات على المديين القصير والمتوسط.

ثالثاً: ضوابط وسياسات

17. احترام المواد الدستورية والقانونية المتعلقة بالموازنة العامة بكل دقة، وخصوصاً منها المهل التي ترعى إحالتها إلى مجلسي الوزراء والنواب.
18. تقديم الحكومة الحسابات المالية النهائية للعام 2017 والمصادقة عليها من قبل مجلس النواب، قبل نشر موازنة عام 2019، مراعاة لأحكام المادة 87 من الدستور.
19. وضع إطار اقتصادي مالي اقتصادي متوسط الأجل (Medium Term Budget Framework) لموازنة عام 2019
20. إنشاء حساب موحد للخزينة تُودع فيه جميع الأموال العامة لتأمين رقابة وإدارة فعاليتين لفائض الأرصدة الموجودة في حسابات الدولة والمؤسسات العامة.
21. تحسين إدارة سيولة الدولة لدى مصرف لبنان.
22. درس قوانين البرامج المدرجة في الموازنات العامة وإعادة النظر بها وترتيبها حسب الأولويات .